

أهمية مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي في تحقيق الاستدامة المالية

دراسة تطبيقية على مصرف بغداد

The importance of financial sustainability using financial analysis indicators

أ.م. د. اثير عباس عبادي

Dr. Atheer Abbas Abadi

الجامعة العراقية - كلية الإدارة والاقتصاد - قسم العلوم المالية والمصرفية

atheerrajubouri1@gmail.com

الباحث رياض مزهر عبد الله

Riyadh Mezher Abdullah

readhmzher2@gmail.com

تاريخ تقديم البحث: 2022/05/30

تاريخ قبول البحث: 2022/06/13

المستخلص

يتنامى الاهتمام بمفهوم الاستدامة المالية، وهي مفهوم حديث نسبياً، وأكثر المواضيع جدلاً، لأنها تعبر عن التحديات التي يمكن ان تواجهها المؤسسات المالية، والتي تعتمد على توقعات التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية طويلة الاجل، لان هذه التوقعات تساعد في تعديل السياسات الحالية سواء بزيادة مصادر الأموال أو خفض الأعباء المالية، والتي تعني قدرة المصارف على تسديد التزاماتها المالية من خلال الأدوات التي تمتلكها والتي تعطيها إمكانية التوسع واستغلال الفرص السانحة والتعامل مع المخاطر غير المتوقعة.

ان الاستدامة المالية لا تعمل بمعزل عن عمل المؤسسات المالية فهي مترابطة ومتكاملة معها بأساليبها وعواملها، أي انها وسيلة لتحقيق الأهداف ورسم البيانات واستمراريتها.

من هنا فان الاستدامة المالية أصبحت بمثابة مقياس لقدرة المؤسسة على تحقيق رؤيتها وأهدافها فضلاً عن خدمة الأطراف المستفيدة بشكل دائم ومستمر من خلال الإيفاء بالتزاماتها المالية واستمرار نشاطها، الامر الذي يعزز قدرة المؤسسة على البقاء والاستثمار في نشاطها وديمومة حياتها، وذلك ما يطلق عليه بالاستدامة المالية، التي هي من أكثر.

وبناء على ما تقدم فإن البحث الحالي توجه الى فهم وتحليل المتغيرات المالية الكفيلة بتقييم (مصرف بغداد) عينة البحث ومدى تعرضه للفشل المالي من خلال معرفة ودراسة الوضع المالي لسنوات عدة للتنبؤ بمدى قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها وذلك باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي والمتمثلة بالنماذج (Sherrod) و (springgate).

ومن خلال نتائج قيمة (Z) المحتسبة وفق انموذج Sherrod فأنها كانت أقل من القيمة (25) طيلة سنوات الدراسة، أي انها تقع في الفئة الثالثة والتي تعني صعوبة التنبؤ بمخاطر الإفلاس ($20 > Z \geq 5$)، أما قيمة (Z) المحتسبة وفق أنموذج Springate فكانت متدنية لعموم سنوات الدراسة لان قيمتها اقل من (0.862)، الامر الذي يعني ان المصرف يمر بمشاكل مالية، ومن اهم توصيات البحث وضع قاعدة للبيانات الخاصة بهذه المؤشرات يتم التوسع فيها وتطويرها تدريجياً بحيث يمكن تقديم تقارير دورية عن حالة البنك لمواجهة احتمالات حدوث الأزمات قبل وقوعها.

Abstract

Interest is growing in the concept of financial sustainability, which is a relatively recent concept, and the most controversial topic, because it expresses the challenges that can be faced by financial institutions, which depend on the expectations of current and future long-term cash flows, because these expectations help in modifying current policies, whether by increasing sources of funds or Reducing financial burdens, which means the ability of banks to pay their financial obligations through the tools they own, which give them the possibility of expansion, exploiting opportunities and dealing with unexpected risks.

Financial sustainability does not work in isolation from the work of financial institutions, as it is interconnected and integrated with them with their methods and factors, that is, it is a means to achieve goals, chart data and continuity.

Hence, financial sustainability has become a measure of the institution's ability to achieve its vision and objectives, as well as permanently and continuously serve the beneficiaries by fulfilling their financial obligations and continuing its activity, which enhances the institution's ability to survive and invest in its activity and the sustainability of its life, and this is what is called financial sustainability, Which is more.

Based on the foregoing, the current research is directed to understanding and analyzing the financial variables that ensure the evaluation of the (Bank of Baghdad) sample of the research and the extent of its exposure to financial failure by knowing and studying the financial situation for several years to predict the extent of its ability to continue providing its services, using models to predict financial failure represented by models (Sherrod) and (Springate).

Through the results of the value of (Z) calculated according to the Sherrod model, it was less than the value (25) throughout the years of the study, that is, it falls in the third category, which means that it is difficult to predict the risks of bankruptcy ($20 > Z \geq 5$), and the value of (Z) calculated according to The Springate model was low for all years of study because its value is less than (0.862), which means that the bank is going through financial problems, and one of the most important recommendations of the research is to establish a database for these indicators to be expanded and gradually developed so that periodic reports on the bank's condition can be submitted to face the possibilities of occurrence crises before they occur.

المقدمة

تشير الاستدامة المالية الى قدرة الوحدة الاقتصادية على الحفاظ على نفسها مالياً على المدى الطويل، حيث يبرز دورها بشكل جلي في تحسين أداء الوحدة الاقتصادية من خلال تبني جوانب الاستدامة المالية في التقارير الدورية وأداء الوحدة الاقتصادية، وهذا ما ينتج عنه أداء استراتيجي مؤسسي أفضل، وهذا سينعكس بدوره على أدائها باتجاه تحسين عائدات الاستثمار والقدرة على جذب رؤوس الأموال، لاسيما في أساليب التمويل طويل الاجل وتوفير شروط تمويلية أحسن.

ان الاهتمام بإدارة الاستدامة المالية يتطلب استخدام مؤشرات مالية كمؤشرات التنبؤ بالفشل المالي، الذي يعزز قابلية الوحدة الاقتصادية على التخطيط الاستراتيجي للمدى البعيد، فضلاً عن مساعدة المستثمرين والمحللين من التعرف على إمكانية الوحدة الاقتصادية من تحقيق أهدافها الاستثمارية.

المبحث الاول: منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث

ان تحقيق مبدأ الاستدامة المالية يتطلب ان تتمتع المصارف بموقف مالي سليم، ولها القدرة والكفاءة التي تمكنها من ادارة موجوداتها ومطلوباتها بكفاءة، والقدرة على مقابلة كفاية رأس المال، وتحقيق قدر مناسب من السيولة.

بناء على ذلك، يمكن طرح الاشكالية الآتية:

- ما مدى أهمية ونجاح مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي في تحقيق الاستدامة المالية.

ثانياً: فرضية البحث

ان استخدام مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي توضح للمصرف احتمالات التعرض لازمة مالية في وقت مبكر، وتحدد درجة المخاطرة، مما يساهم في النهاية بتحقيق الاستدامة المالية.

ثالثاً: اهداف البحث

يهدف البحث الى دراسة مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي لتقييم اداء المصارف التجارية، مما يساهم في تحقيق الاستدامة المالية لتلك المصارف.

رابعاً: أهمية البحث

يؤدي القطاع المصرفي دوراً بارزاً في العملية الاقتصادية والاجتماعية، الامر الذي يعني انه كلما تعافى الواقع المصرفي تعافى الاقتصاد من خلال جذب الاستثمارات والاعمال، لذا من الضروري تحقيق الاستدامة المالية لتلك المصارف حفاظاً على حقوق المودعين والمستثمرين.

خامساً: منهج البحث

من اجل تحقيق اهداف البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة عند وصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالاستدامة المالية والتحليل المالي ونماذج التنبؤ بالفشل المالي.

سادساً: هيكلية البحث

من اجل الوصول لهدف البحث، فقد تم تقسيمه لثلاث مباحث، جاء الاول خصص للحديث عن الإطار المفاهيمي للاستدامة المالية، في حين تناول المبحث الثاني العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية وابعادها، اما في المبحث الثالث فقد كرس عن الية استخدام مؤشرات التنبؤ بالفشل المالي.

1.1 مفهوم الاستدامة المالية

يتنامى الاهتمام بمفهوم الاستدامة، وهي مفهوم حديث نسبياً، أذ تعني قدرة الوحدة الاقتصادية (مصرف، شركة، مؤسسة، .. الخ) على تسديد التزاماتها المالية من خلال الأدوات التي تمتلكها والتي تعطيها إمكانية التوسع واستغلال الفرص السانحة والتعامل مع المخاطر غير المتوقعة.

يتضح هنا ان الاستدامة المالية لا تعمل بمعزل عن عمل المؤسسات المالية فهي مترابطة ومتكاملة معها بأساليبها وعواملها، أي انها وسيلة لتحقيق الأهداف ورسم البيانات واستمراريتها.

كما عرفت الاستدامة المالية بأنها سلسلة مترابطة من أساليب العمل التي تتأثر بالعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وارتباط الوحدة الاقتصادية بالبيئة المحيطة بها فهي ليست ثابتة بوصفها بنية متطورة اقتصادياً واجتماعياً وتقنياً وسياسياً. (إبراهيم، 2020: 19)

بشكل عام تشير الاستدامة المالية الى قدرة الوحدة الاقتصادية على الحفاظ على نفسها مالياً على المدى الطويل. لذلك تُعرف لدى الوحدات الاقتصادية غير الربحية بأنها التي تستخدم فائض الإيرادات لتحقيق أهدافها بدلاً من توزيعها كأرباح، وهذا يعكس درجة المرونة في إعادة تخصيص الأصول (الموجودات) استجابة للفرص بما يحقق عوائد مالية مناسبة تؤهلها في الإيفاء بالتزاماتها.

أضافة لما تقدم يمكن استعراض بعض التعاريف المالية وهي:

أ. هي القدرة المالية التي تمنح المؤسسة القدرة على اغتنام الفرص والاستجابة للتحديات غير المتوقعة مع الحفاظ على العمليات العامة للمؤسسة. (Lisa, 2012: 2)

ب. تشير الاستدامة المالية الى قدرة المؤسسة على انجاز مهمتها وخدمة أصحاب المصلحة بمرور الوقت. (Bowman, 2011: 5)

ج. وقد عرفت الاستدامة المالية بأنها تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. (Langenwalter, 2010: 5)

مما تقدم يتضح ان مفهوم الاستدامة المالية يركز على الاتي: -

1- قدرة الوحدة الاقتصادية على البقاء بمزاولة نشاطاتها فضلاً عن تقديم أفضل خدمة للمستفيدين على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

2- توافر الامكانية على مواجهة التحديات غير المتوقعة دون المساس بعملها.

3- الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات بغية الوفاء بالتزاماتها المالية حالياً ومستقبلاً.

4- عدم اللجوء المستمر على توزيع فائض الإيرادات الى أرباح بل استخدام الفائض في إعادة استثماره وذلك لتحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية عن طرق تحقيق اهداف الاستدامة المالية.

1.2 أهمية الاستدامة المالية:

يبرز دور الاستدامة المالية بشكل جلي في تحسين أداء الوحدة الاقتصادية وذلك من خلال الآتي (European University Association, 2008: <https://eua.eu/resources/publications/651:fifnancially-sustainable-universities-towards-full>) :

1. تعزيز الامكانية في الحصول على رؤوس الأموال: -

من خلال تبني جوانب الاستدامة المالية في التقارير الدورية وأداء الوحدة الاقتصادية، وهذا ما ينتج عنه أداء استراتيجي مؤسسي أفضل، وهذا سينعكس بدوره على أدائها باتجاه تحسين عائدات الاستثمار والقدرة على جذب رؤوس الأموال، لاسيما في أساليب التمويل طويل الاجل وتوفير شروط تمويلية أحسن.

2. الربحية والنمو: -

لتحقيق الربحية والنمو يتطلب الامر خلق قيمة مالية للمصرف من خلال تخفيض التكاليف، رفع الدخل، إدارة المخاطر، تعزيز التدابير وحث التعاون مع أصحاب المصالح بما يسهم في فهم أعمق لاحتياجاتهم والذي ينعكس بدوره على توجيه الاستثمارات وتحفيز القدرة التنافسية والابتكار.

3. تعزيز العلاقة التجارية للوحدات الاقتصادية غير الربحية: -

مما لا شك فيه ان الوحدات الاقتصادية والمنظمات والمؤسسات غير الربحية تسعى جاهدة على تسويق علامتها التجارية شأنها شأن المنظمات الربحية بهدف الترويج لخدماتها والحفاظ على استمراريتها. وهنا تبرز أهمية إنشاء علاقة تجارية وتعزيزها بطريقة تجعلها تعمل بشكل واضح ومتواصل على توصيل مهمة المؤسسة والخدمات المقدمة بطريقة تميزها عن المؤسسات الأخرى، ومن أبرز عناصر إنشاء علاقة تجارية تحديد مهمة المؤسسة وخدماتها وأهدافها وتطويرها، وهنا يجب ان تجسد العلاقة التجارية مجموعة من الخصائص والمميزات التي تعكس امام الافراد من خارج المؤسسة انه سيتم تقديم الخدمات بشكل واسع ومستمر، ووضع خطة تسويقية، وذلك يساعد على توصيل رسالة اجتماعية تبني الثقة بين المؤسسة والمستفيدين. (إبراهيم، 2020: 21)

1.3 الأركان الأربعة للاستدامة المالية

تتمثل الأركان الأربعة الرئيسة للاستدامة المالية على الشكل الاتي (إبراهيم، 2020: 23):

1. الركن الأول: التخطيط المالي الاستراتيجي: -

يعد التخطيط المالي الاستراتيجي الخطوة الأولى التي تساعد المصارف في توضيح الأهداف وتحديد الأولويات والإجراءات الكفيلة لا نجازها بغية الوصول الى الأموال اللازمة لتغطية التكاليف التشغيلية والثابتة وتحقيق الأهداف.

2. الركن الثاني: تنويع الدخل: -

مما لا شك فيه أن المصارف تبقى ضعيفة للغاية إذا كان الجزء الأكبر من ميزانيتها يعتمد على مصدر واحد للدخل، وعليه يجب ان تكون من أولوياتها تنويع مصادر الدخل الداخلية والخارجية، وان تكون 60% من اجمالي الميزانية للوحدة الاقتصادية يأتي من خمسة مصادر متنوعة للدخل. (leon,2001:15)

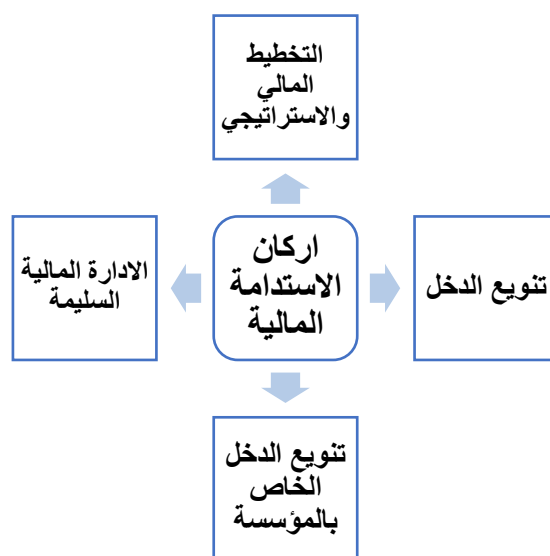
3. الركن الثالث: الإدارة المالية السليمة: -

ان الإدارة المالية السليمة هي التي تعرف كيف يتم توظيف الموارد المالية لتحقيق الاستدامة المالية، فضلا عن الاهتمام ببناء وتقوية نظام الرقابة الداخلية، وأيضاً الاهتمام بتقارير تدقيق الأداء المالي والإداري. كما تهتم هذه الإدارة السليمة بتحديد الأهداف المالية قصيرة وطويلة الاجل بوضوح مما يساعد على تحديد الحد الأدنى الواجب توفره من الدخل والتكاليف لسد الالتزامات المالية المهمة.

4.الركن الرابع: توليد الدخل الخاص بالمؤسسة: -

توليد الدخل الخاص بالمؤسسة هو أحد الوسائل او الطرق لتنظيم وتنويع مصادر إيراداتها وطرق توليد الدخل الخاص ترتبط بالإدارة الكفؤة والمبتكرة، وعدم الاتكال على المنح والمساعدات أن كانت داخلية أو خارجية.

ان تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل يتطلب من المصارف ان تكون قادرة على الاستمرار في العمل من خلال التمويل الداخلي المتكون من فائض الإيرادات عل النفقات والذي يغطي جميع التكاليف المالية والتنظيمية والإدارية وغيرها من النفقات على المدى البعيد وهذا يتطلب زيادة الموارد المتولدة داخلياً. (Sharma, 2008: 2)



شكل (1) الأركان الأربعة للاستدامة المالية

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

Leon, Patricia Four Pillars of Financial, conservation Finance alliance. Org, 2001, P: 15, <https://docplayer.net/10842123-Four-pillars-of-financial-sustainability-Patricia-Leon.Html>.

مما سبق، يتبين لنا إنَّ تبنى هذه الأركان من قبل الإدارة العليا يساعد على تجنب الوحدة الاقتصادية الكثير من الازمات المالية الحالية والمستقبلية المتوقع حدوثها.

المبحث الثاني: العوامل لمؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية وابعادها

2.1 العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية:

تبرز العديد من العوامل ذات التأثير في تحقيق الاستدامة المالية، وهي (إبراهيم، 2020: 21):

1.إملاك الوحدة الاقتصادية الخبرة والمعرفة التسويقية: -

تتجاوز القدرة المالية للوحدة الاقتصادية الأدوات المالية الى أدوات غير مالية ومنها امتلاك الوحدة المعرفة التسويقية. ولا يمكن الفصل بين الاستدامة المالية والتسويق، بمعنى ان تكون الوحدة الاقتصادية قادرة على جذب واستقطاب العملاء والاحتفاظ بهم، وهذا يتم بالتعاون المشترك داخل الوحدة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرسومة عن طريق امتلاكها لمستوى عالٍ من المعرفة والقدرة التسويقية، أي بمعنى ان لا يقتصر التسويق على الدعاية والاعلان بل يمتد الى معرفة احتياجات العملاء الحالية والمستقبلية وابتكار وتحديد الطريقة المثلى لترويج الخدمات المقدمة.

2. توسيع الشراكات: -

بمعنى ان تتحرك الوحدة الاقتصادية نحو شراكات قوية للحفاظ على الدور الحاسم الذي تؤديه في تحسين الأداء وتعزيز التقدم وتنمية المجتمع.

3. القيادة الناجحة والإدارة الكفوة: -

من خلال تطبيق المناهج العلمية الكفوة في الإدارة والقيادة والخطط السلمية التي تتبناها الإدارة، فضلاً عن الاستفادة من التجارب الناجحة الأخرى ووضع الشخص المناسب بالمكان المناسب، كل ذلك ينعكس على تحقيق الأهداف ورضاء العملاء أيضاً.

4. العلاقات العامة الفاعلة: -

تعني الآلية التي يتم من خلالها الوصول الى الهيئات والجهات الرسمية والعملاء وافراد المجتمع والتفاعل معهم وتحقيق الانسجام والتواصل اللازم، فضلاً عن ذلك فان العلاقات العامة هي الفن والعلوم الاجتماعية في تحليل الاتجاهات والتنبؤ بالعواقب وتنفيذ برامج عمل لخدمة الوحدة الاقتصادية والمجتمع ككل. (Amos, 2015: 22)

5. المحفظة الاستثمارية: -

يهدف تنويع الاستثمار الى زيادة العوائد مع تقليل المخاطر وهذا سينعكس على تحقيق الاستدامة المالية، وعليه فان موضوع الاستثمار يحتاج الى اتباع الطرائق التي تستند الى أسس موضوعية مع الاخذ بنظر الاعتبار العوامل المحلية وانعكاساتها، حيث أصبح من الضروري وجود استراتيجية جديدة لاستثمار أموال هذه الوحدات الاقتصادية بغية المحافظة على مصالح المستفيدين الذين يعتمدون بشكل كبير على نتائج هذه الاحتياطات. (بدوي، 2014: 7)

6. التخطيط للاستدامة: -

يراعي التخطيط عدة جوانب منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحقوق الأجيال القادمة، اذ ان التخطيط يشمل التنبؤ في المستقبل مع الاستعداد للتغيرات التي تحدث فيه، فوظيفة التخطيط تتلخص بالآتي: -
أ-تحديد طريقة سير العمل في المستقبل.

ب-اصدار القرارات اللازمة التي تؤثر على عمل المؤسسة في المستقبل.

ج-التنبؤ بالآثار المحتملة والتي تؤثر في سير عمل المؤسسة لأن المستقبل غير مؤكد وتعمل في ظروف غير مؤكدة مع التغير بشكل مستمر.

إضافة لما تقدم فان هناك عدة محددات تمثل أحد أهم وأكبر التحديات التي تواجه المؤسسات المالية، ومن أبرز محددات الاستدامة المالية ما يأتي (Kalinin and other, 2016: 9):

- أ. عدم وجود القوانين والتعليمات التي تضمن تحقيق الشفافية وتكون ملزمة بتحقيق الاستدامة المالية، إضافة الى اللوائح الإدارية الحكومية فيما يخص القوانين والتعليمات في المجال الاستثماري للقطاع العام.
- ب. التقلبات والتغيرات الاقتصادية غير المتوقعة وغير المتحوط لها.
- ج. عدم الثقة من قبل الجمهور مما يؤدي الى الاعراض عن الادخار طويل الاجل واستثمار الأموال.
- د. عدم وجود الموارد البشرية ذات الخبرة الكافية في مجال الاستدامة المالية والاستثمار.
- هـ. التطبيق المحدود الخاص بالأدوات المالية المحفزة للاستدامة المالية.

2.2 ابعاد الاستدامة المالية

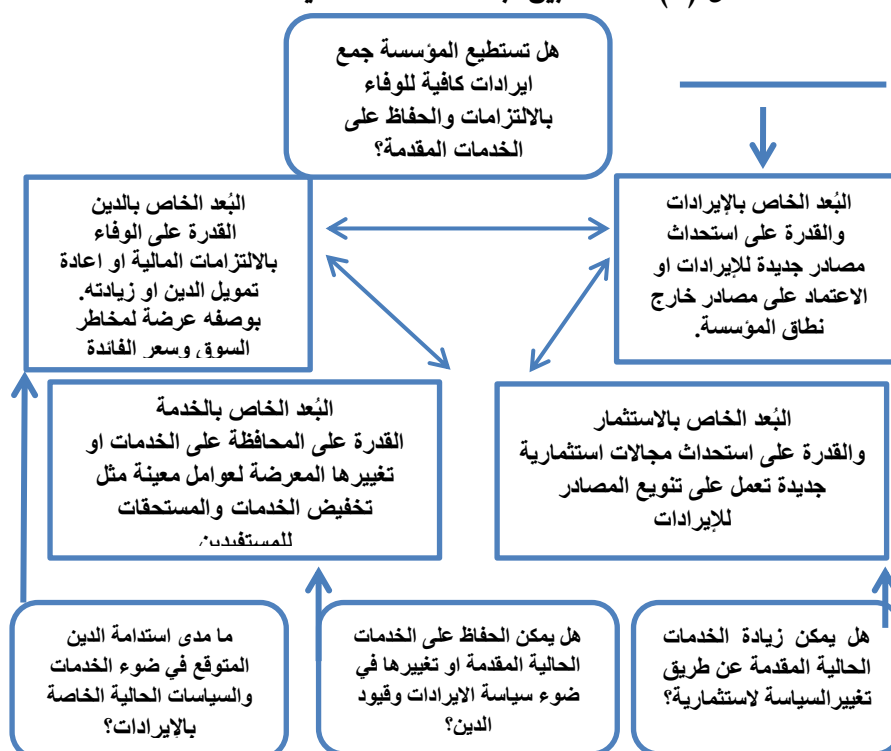
حددت منظمة معايير المحاسبة الدولية (IPSASTM)، أبعاد الاستدامة المالية طويلة الاجل للشركة أو المؤسسة بالأبعاد

الرئيسية الاتية (Ipsasb, 2015):

1- البُعد الخاص بالخدمة:

يتمركز اهتمام هذا البُعد بنوعية وحجم الخدمات المقدمة الى المستفيدين والمستحقات التي تدفع لهم خلال فترة التوقعات¹، كما يركز على مدى قدرة المصرف على خدمات وبرامج الاستحقاق التي يوفرها ومدى قدرته على تغييرها، فيما اذا كانت عرضة لعوامل مثل مدى رغبة المستفيدين لقبول تخفيض في الخدمات والمستحقات أو اذا كانت عرضة للتأثر لأنها لا تملك القدرة على تغيير او تحديد المستويات، وذلك من خلال انعكاس افتراضات السياسة الحالية على الإيرادات وعلى الديون، حيث يمكن ان تعرض معلومات وبيانات الاستدامة المالية طويلة الاجل المبالغ المتاحة لتوفير المستحقات، وهنا يستطيع المستفيدين المقارنة بين هذه المعلومات مع الخدمات والمستحقات المقدمة من قبل المؤسسة، وبالتالي تقييم هذه الخدمات، ويوضح الشكل (2) العلاقة بين الابعاد الأربعة.

شكل (2) العلاقة بين ابعاد الاستدامة المالية



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على International Public Accounting Pronouncements، إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، IPSASTM، الجزء الثاني، 2015، ص: 2087.

2- البُعد الخاص بالإيرادات:

يهتم هذا البُعد بالإيرادات ومصادرها خلال فترة التوقعات بناءً على افتراضات السياسة الحالية بخصوص تقديم المستحقات والخدمات للمستفيدين وكما موضح في الشكل (2) اعلاه، على ان يبقى ضمن حدود الدين، وعندما يتم توقع السياسات الخاصة بإدارة الدين ومستوى الخدمات يتم تحديد مستوى الإيرادات اللازمة لتمويل هذه السياسات، كما ان هذه البيانات أو المعلومات تساعد الإدارة في تقييم قدرة المؤسسة على تغيير مستويات الإيرادات أو استحداث مصادر جديدة لها ومدى اعتمادها على مصادر للإيرادات خارجة عن نفوذها وسيطرتها، ومن ثم تقييم مدى استدامة مصادر الإيرادات الخاصة بها.

3- البُعد الخاص بالدين:

يأخذ هذا البُعد بعين الاعتبار مستويات الديون على المؤسسة خلال فترة التوقعات وعلى ضوء السياسات الحالية الخاصة بالخدمات ودفع المستحقات للمستفيدين ومصادر الإيرادات المختلفة، كما يركز على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها

¹ لتوقع (A projection): هو معلومات مالية مستقبلية يتم الاعداد لها بناءً على افتراضات السياسة الحالية والمؤسسة والافتراضات حول الأوضاع الاقتصادية وغيرها من الأمور في المستقبل.

المالية عند استحقاقها او قدرتها على إعادة تمويل الدين او زيادته حسب الحاجة، وما إذا كانت المؤسسة عرضة لمخاطر السوق وسعر الفائدة وثقة المقرضين.

4-البُعد الخاص بالاستثمار:

يشير البُعد الخاص بالاستثمار للمؤسسات على الدور البارز والموازي الذي يؤديه الاستثمار الى جانب نشاطها التخصصي. لذلك هناك ضرورة عند وضع الخطط الاستثمارية ان يتم النظر الى الاستثمار الى ما هو أبعد من مجرد استثمار لرؤوس الأموال لغرض تحقيق عائد مادي فقط ، بل يجب النظر الى طريقة تخصيص هذه الأموال بالشكل الذي يحقق الاستدامة المالية وتعزيزها، آخذين بالحسبان استثمار أموالها في مشاريع تجعلها قادرة على أداء مهامها على اكمل وجه وتحمل مسؤولياتها القانونية تجاه من يخضعون لهذه القوانين وتحقيق أهدافها وتأمين التزاماتها ، والحفاظ على قوتها المالية والاستغلال الحكيم بما يحقق السيولة والربحية وابعادها قدر الإمكان عن المخاطرة. (فوزي، 2014: 1)

خلاصة لما تقدم فان الابعاد الأربعة مترابطة فيما بينها، بحيث إذا حدث تغيير في بُعد واحد تتأثر بقية الابعاد، فمثلا يتم تمويل الخدمات المستقبلية للمستفيدين والمقصود هنا البُعد الخاص بالخدمة بواسطة الابعاد الأخرى وهي الإيرادات والدين والاستثمار وبالإمكان تحليل بُعد واحد من خلال ثبات بقية الابعاد، كما هناك جانبان اثنان لكل بُعد وهو القدرة وقابلية التأثير. فالقدرة هي قدرة المؤسسة على التأثير والتغيير في البُعد، اما قابلية التأثير هو مدى اعتماد المؤسسة على عوامل خارجة عن نفوذها او سيطرتها.

2.3.الطرائق والأساليب المستخدمة في التحليل المالي:

(أ) أساليب التحليل المالي :-

هناك العديد من أساليب التحليل المتاحة امام المحلل المالي، ولكن لا يوجد أسلوب تحليلي معين يمكن وصفه بأنه ملائم لجميع أغراض التحليل، إذ يستطيع المحلل المالي اختيار الأسلوب التحليلي الملائم حسب الغرض من التحليل، وقد يستخدم المحلل أكثر من أسلوب تحليلي من أجل الوصول الى دلالات لها معنى حول موضوع التحليل (حداد، 2010: 70).

وبشكل عام هناك ثلاث أساليب رئيسة للتحليل، وهي :-

- التحليل الرأسي للقوائم المالية:

يعني المقارنة بين عناصر القوائم المالية الخاصة بفترة محاسبية معينة واحدة، لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية، كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلاً الى قيمة المبيعات في نفس القائمة، أو تنسب قيمة كل من الموجودات المتداولة في الميزانية الى مجموع الموجودات في الميزانية نفسها (0 الخصاونة، 2011: 35).

يساعد هذا الأسلوب على تقييم أداء الوحدة الاقتصادية في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف ومواطن القوة، والقاء الضوء على التغيرات والاتجاهات الرئيسة ايضاً، إذ يُمكن من اجراء المقارنات للنسب الرأسية للقوائم المالية للوحدات الاقتصادية مع النسب المالية لدى المنافسين وتحديد مدى الأداء الجيد.

- التحليل الافقي للقوائم المالية:

يتضمن هذا التحليل تتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن، وذلك لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا البند.

يساعد بالكشف عن بعض الخصائص النوعية للمتغيرات المحاسبية والمالية، مثل اتجاه متغير معين من متغيرات القوائم المالية الى الزيادة أو النقصان، ودرجة الاستقرار أو التذبذب في هذا المتغير من فترة مالية الى أخرى.

أن واقعية نتائج التحليل الافقي ترتفع كلما طالت الفترة الزمنية للمتغيرات المالية المقارنة، إذ عندما تكون فترة المقارنة أربع سنوات مثلاً تكون أكثر دلالة وموضوعية من التحليل الذي يغطي فترة سنتين. (الخصاونة، 2011: 40)

ويلجأ رجل الاعمال الى تحليل الاتجاهات (التحليل الافقي) لتلافي سمة الجمود الموجودة في التحليل الرأسي وذلك بدراسة حركة البند أو صفة الديناميكية التي تمت الإشارة اليها والتي يسعى اليها المحلل المالي، إذ تمكنه من تكوين صورة ادق عن واقع حال الوحدة الاقتصادية وعن اتجاهاتها المستقبلية.

- التحليل بالنسبة المالية:

تعرف النسبة المالية بأنها علاقة رياضية تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد توجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد توجد هذه البنود على قائمتين ماليتين. فنسبة هامش الربح الإجمالي تمثل العلاقة بين بندين يوجد كل منهما على قائمة الدخل وهذان البندان هما مجمل الربح، صافي المبيعات، في حين يمثل العائد على الموجودات (ROA) العلاقة بين بندين أحدهما يظهر بقائمة الدخل وهو الربح التشغيلي، في حين يظهر البند الآخر وهو أجمالي الموجودات بالميزانية. (العامري، 2007: 113)

تتميز النسب المالية بكونها تمكن المحلل من التغلب على ما يسمى بمشكلة الحجم عند مقارنة الأرقام المحاسبية والمؤشرات المالية لوحدة اقتصادية يوجد بينها تباين كبير في الحجم (القيمة السوقية)، إذ أن تجاهل مشكلة الحجم يؤدي إلى استنتاجات مغللة في بعض جوانب التحليل لأن الكثير من الأرقام المحاسبية والمؤشرات المالية للوحدات الاقتصادية المتباينة الأحجام غير قابلة للمقارنة.

ب-مصادر البيانات المالية: -

يحصل المحلل المالي على البيانات المالية من خلال نوعين من المصادر الرئيسية هما (مطر، 2006: 40):

- المصادر الداخلية: -وتتمثل بالآتي:

- البيانات الحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة والتي تشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والايضاحات المرفقة بتلك البيانات.
- تقرير مدقق الحسابات وتقارير أعضاء مجلس الإدارة.
- التقارير المؤقتة (المرحلية) والتي تقدم على مدار السنة (نصف أو ربع سنوية) ويكون الهدف منها امداد مستخدمي القوائم المالية بالمزيد من المعلومات في توقيتات متقاربة وذلك لاتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض.

- المصادر الخارجية: -وتتمثل بالآتي (انجرو، 2007: 64) :

- البيانات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة.
- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث.
- المكاتب الاستشارية.

إضافة لما تقدم فانه من الأفضل عند تحليل البيانات المالية لوحدة اقتصادية معينة، ومقارنتها بما هو قائم في الوحدات الاقتصادية المنافسة، وذلك عن طريق تجميع المعلومات عن الصناعة التي تعمل بها الوحدة الاقتصادية ومعرفة مدى تأثير الاتفاقيات الدولية على تلك الصناعة، فضلاً عن ضرورة تجميع بيانات عن الاقتصاد بصورة عامة.

المبحث الثالث: استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي وتطبيقها على مصرف بغداد

في مجتنا هذا تم تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على (مصرف بغداد)، وهو أحد المصارف العراقية والذي يعد أول مصرف عراقي خاص سمح تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم (12) لسنة 1991 بأجازته وبأشر المصرف نشاطه في اعمال الصيرفة المرخص بها باعتبار من 12/ أيلول / 1992 .¹

استند التحليل على نموذجين للتنبؤ بالفشل المالي والمتمثلة بالنماذج (Sherrod) و(Springgate) للمصرف عينة البحث للمدة (2015-2019) واختبار مدى توافق هذه النماذج مع البيئة العراقية. وفي البدء لا بد ان نوضح بعض نماذج التقييم للتنبؤ بالفشل المالي

¹ التقرير السنوي للمصرف ، 2019: 6.

3.1 نماذج التقييم للتنبؤ بالفشل المالي:

ان التنبؤ بالفشل المالي يحقق العديد من المزايا الإيجابية لإدارة المصارف عندما يقومون بعملية التنبؤ المناسب، اذ تمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل في مراحل مبكرة وتجنب الوصول الى الإفلاس والتصفية.

يعتقد الكثير من الباحثين ان إمكانية تجنب وقوع الإفلاس او على الأقل تخفيض معدلته تتجلى في إيجاد المؤشرات التي تكشف مسبقاً عن احتمال وقوعه. (علاء الدين واخرون، 2009: 304)

أ- نموذج شيرورد 1987 Sherrod في تقييم المصارف:

يستخدم هذا النموذج في مجال تقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية، فضلاً عم دوره في إمكانية التنبؤ باستمرارية الوحدات الاقتصادية من عدمه (وهذا ما يعرف بالتنبؤ بالفشل المالي)، ومعرفة ما إذا كان المصرف يستطيع ان يستمر بعمله في المستقبل أم لا، اذ يعتمد هذا الانموذج على ستة نسب مالية وكل نسبة لها وزنها النسبي وقد جاءت النسب على النحو الاتي (لطفی، 2005: 714):-

$$Z=17X_1+9X_2+3.5X_3+20X_4+1.2X_5+0.1X_6$$

جدول (1) النسب المالية المستخدمة في أنموذج Sherrod

المتغيرات	النسبة	نوعها	وزنها النسبي
X_1	صافي راس المال العامل/ اجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	17
X_2	الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	9
X_3	حقوق المساهمين / اجمالي الموجودات	مؤشر ملاءة أو رفع	3.5
X_4	صافي الربح قبل الضريبة/ اجمالي الموجودات	مؤشر ربحية	20
X_5	اجمالي الموجودات / اجمالي المطلوبات	مؤشر ملاءة أو رفع	1.2
X_6	حقوق المساهمين / الموجودات الثابتة	مؤشر ملاءة أو رفع	0.1

جدول (2) درجة المخاطرة حسب نموذج Sherrod

الفئة	درجة المخاطرة حسب Sherrod	قيمة Z الفاصلة
الاولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الافلاس	$25 \geq Z$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمشاكل الافلاس	$25 > Z \geq 20$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس	$20 > Z \geq 5$
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الافلاس	$5 > Z \geq -5$
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الافلاس	$Z < -5$

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على فهمي الشيخ مصطفى، التحليل المالي، الطبعة الأولى، 2008، ص: 102

من خلال أنموذج Sherrod يمكن ملاحظة ما يأتي:

- 1- ان الوزن الاكبر للنسب المكونة للأنموذج هو للنسب التي تختبر قدرة الزبون على السداد وهي نسب الربحية والسيولة ونسب الملاءة او الرفع المالي، وذلك لان الغرض الأساسي للأنموذج هو تحليل الائتمان.
- 2- ان مؤشر الجودة او النوعية المستخدم في تصنيف الوحدات الاقتصادية او تصنيف قروض المحفظة يسير في اتجاه عكسي للمخاطر، حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دل ذلك على جودة القرض أو قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية ومن ثم انخفاض المخاطر والعكس بالعكس.

ب- نموذج Springate في تقييم المصارف:

وضع Springate أنموذج للتنبؤ بالفشل المالي عام 1978، وقد اختار أربعة نسب مالية يمكن ان تميز وبشكل موثوق بين الوحدات الاقتصادية التي تعاني من أزمة مالية والتي لا تعاني من أزمة مالية ن وكانت صيغة الأنموذج على النحو الآتي:

$$Z=1.03X_1+3.07X_2+0.66X_3+0.4X_4$$

وقد استخدم في هذا الأنموذج النسب المبينة في الجدول (3):

جدول (3) النسب المالية المستخدمة في أنموذج springate

المتغيرات	النسبة	وزنها النسبي
X_1	رأس المال العامل / اجمالي الموجودات	1.03
X_2	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الموجودات	3.07
X_3	صافي الربح قبل الضريبة / الموجودات المتداولة	0.66
X_4	المبيعات / اجمالي الموجودات	0.4

Source: Hutabarat F., Manullang G., Sitalahi I., ^(An) Analysis of the Efficacy of the Springate Bankruptcy Model Using S- Score in Textile and Garment Sub – Sector Companies Listed at Indonesian Stock Exchange, proceedings of the International conference on Innovation, Enterepreurship and Technology, 2015, P:89.

ومعايير التقييم لهذا الأنموذج هي:

1- إذا كانت قيمة $Z > 0.862$ يعني ذلك ان الشركة تواجه خطر الإفلاس.

2- إذا كانت قيمة Z بين (0.862) و (1.062) فانه يشير الى ان الإدارة يجب ان تكون حذرة في إدارة موجودات الشركة لتجنب الإفلاس.

3- إذا كانت قيمة $Z < 1.062$ فهذا يعني ان الشركة في حالة مالية سليمة وليس لديهم مشاكل مالية.

3.2 تطبيق نماذج التقييم للتنبؤ بالفشل المالي - مصرف بغداد

(1) نموذج شيرورد 1987 Sherrod في تقييم مصرف بغداد : لغرض احتساب مؤشرات Sherrod بناء على بيانات قائمة المركز المالي لمصرف بغداد كما هو الحال في الجدول (11) :

جدول (11) بيانات قائمة المركز المالي لمصرف بغداد وفق مؤشرات Sherrod, Springate للمدة (2015-2019).

سنة	اجمالي المطلوبات (6)	صافي رأس المال العامل (1)	الموجودات السائلة (2)	الموجودات الثابتة (3)	اجمالي الموجودات (4)	المطلوبات المتداولة (5)	اجمالي حقوق المساهمين (حقوق الملكية) (7)	المبيعات (8)	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (9)
2015	1216897,975	212144,152	1026400,908	42325.687	1479042,593	1216897,975	262144,618	33456.548	13992,536
2016	917602,412	125301,910	818184,783	41338.431	1200424,117	917602,412	282821,705	29583.523	26801,406
2017	824316,280	126668,734	756843,153	49476.997	1090587,442	824316,280	266271,162	18086.736	9577,266
2018	846795,838	136681,952	788700,737	44217.458	1113538,558	846795,838	266742,720	11221.840	5427,845
2019	859102,781	124627,105	690513,865	50774.005	1132744,205	859102,781	273641,424	14860.048	10837,194

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف بغداد ، القوائم المالية للسنوات (2015-2019).

جدول (12) احتساب قيمة Z الخاصة لمصرف بغداد وفق نموذج Sherrod للمدة 2015-2019

2019	2018	2017	2016	2015	البيان
0,110	0,123	0,116	0,104	0,143	$X_1 = \text{صافي رأس المال العامل} / \text{اجمالي الموجودات}$ (4)/(1)
0,609	0,708	0,694	0,681	0,693	$X_2 = \text{الموجودات السائلة} / \text{اجمالي الموجودات}$ (4)/(2)
0,241	0,239	0,244	0,235	0,177	$X_3 = \text{حقوق المساهمين} / \text{اجمالي الموجودات}$ (4)/(7)
0,009	0,005	0,008	0,022	0,009	$X_4 = \text{صافي الربح قبل الضريبة} / \text{اجمالي الموجودات}$ (4)/(9)
1,318	1,315	1,323	1,308	1,215	$X_5 = \text{اجمالي الموجودات} / \text{اجمالي المطلوبات}$ (6)/(4)
5,389	6,033	5,382	6,842	6,194	$X_6 = \text{حقوق المساهمين} / \text{الموجودات الثابتة}$ (3)/(7)
تطبيق المعادلة الرياضية					
$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$					
1,87	2,091	1,972	1,768	2,341	$X_1 = \text{مؤشر سيولة}$
5,481	6,372	6,246	6,129	6,237	$X_2 = \text{مؤشر سيولة}$
0,843	0,836	0,854	0,823	0,619	$X_3 = \text{مؤشر رفع}$
0,18	0,1	0,16	0,44	0,18	$X_4 = \text{مؤشر ربحية}$
1,582	1,587	1,587	1,570	1,458	$X_5 = \text{مؤشر رفع}$
0,5389	0,0633	0,5382	0,6842	0,6194	$X_6 = \text{مؤشر رفع}$
10,4949	11,58803	11,3572	11,4142	11,5444	مجموع قيمة Z

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف بغداد للمدة (2015-2019).

يعكس الجدول (12) ان نتائج قيمة Z المحتسبة وفق نموذج Sherrod والخاصة بمصرف بغداد كانت كالآتي:

$$20 > Z \geq 5$$

أي انها أصغر من (20) وأكبر من (5) طيلة سنوات الدراسة، بمعنى انها تقع في الفئة الثالثة والتي تعني (صعوبة التنبؤ بمخاطر الإفلاس).

ويلاحظ من الجدول (12) ان مؤشر Z حقق قيم متقاربة خلال سنوات الدراسة وعند مراجعة نتائج المتغيرات، وهي:

X_1 - وهو إدارة رأس المال العمل على اجمالي الموجودات كانت متدنية خلال سنوات الدراسة، والذي يعني ضعف قدرة المصرف في تمويل عملياته الجارية والوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل لتلك السنوات.

X_2 - يعكس توفر السيولة لدى المصرف فكانت نتائجه متدنية مما يعني عدم قدرة المصرف على تسديد التزاماته المالية طيلة سنوات الدراسة.

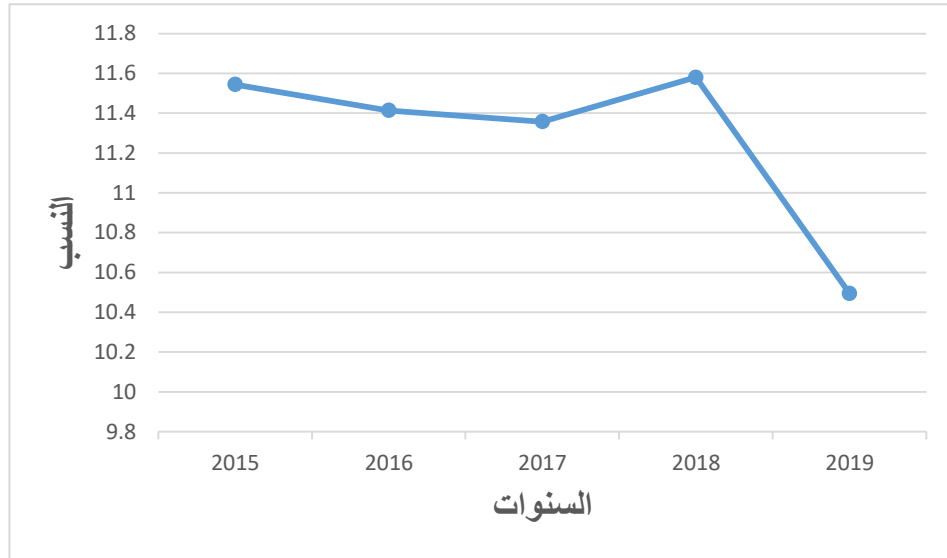
X_3, X_6 - وهذان يعكسان حقوق المساهمين فيما يخص اجمالي الموجودات وكذلك الموجودات الثابتة، فكانت نتائج X_6 جيدة وهي أفضل من نتائج X_3 .

X_4 - وهو متغير يعكس الربح الى اجمالي الموجودات، فكانت نتائجه منخفضة خلال سنوات الدراسة.

X_5 - وهو مؤشر يعكس اجمالي الموجودات الى اجمالي المطلوبات أي (مؤشر ملاءة أو رفع) فقد حقق قيم مرتفعة تقريباً طيلة سنوات الدراسة فضلاً عن كونها قيم متقاربة.

شكل (1) قيمة Z الخاصة بمصرف بغداد وفق نموذج Sherrod للمدة (2015 – 2019)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة Z	11.5444	11.4142	11.3572	11.5803	10.4949



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (12).

2. نموذج Springate في تقييم مصرف بغداد :

لغرض احتساب مؤشرات Springate بناء على بيانات قائمة المركز المالي لمصرف بغداد في جدول (11) ، نستخدم الجدول الاتي :

جدول (13) احتساب قيمة Z الخاصة بمصرف بغداد وفق نموذج Springate للمدة (2015-2019).

2019	2018	2017	2016	2015	البيان
0,110	0,123	0,116	0,104	0,143	$X_1 = \text{صافي رأس المال العامل / اجمالي الموجودات (4)/(1)}$
0,009	0,005	0,008	0,022	0,009	$X_2 = \text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الموجودات (4)/(9)}$
0,013	0,006	0,012	0,029	0,011	$X_3 = \text{صافي الربح قبل الضريبة / المطلوبات المتداولة (5)/(9)}$
0,013	0,010	0,016	0,025	0,023	$X_4 = \text{المبيعات / اجمالي الموجودات (4)/(8)}$
$Z = 1.03X_1 + 3.07X_2 + 0.66X_3 + 0.4X_4$					تطبيق المعادلة الرياضية
0,1133	0,127	0,119	0,107	0,148	$X_1 = \text{مؤشر سيولة}$
0,027	0,015	0,024	0,066	0,027	$X_2 = \text{مؤشر ربحية}$
0,008	0,004	0,008	0,019	0,007	$X_3 = \text{مؤشر ربحية}$
0,0052	0,004	0,0064	0,01	0,0092	$X_4 = \text{مؤشر رفع}$
0,153	0,15	0,157	0,202	0,1912	قيمة Z

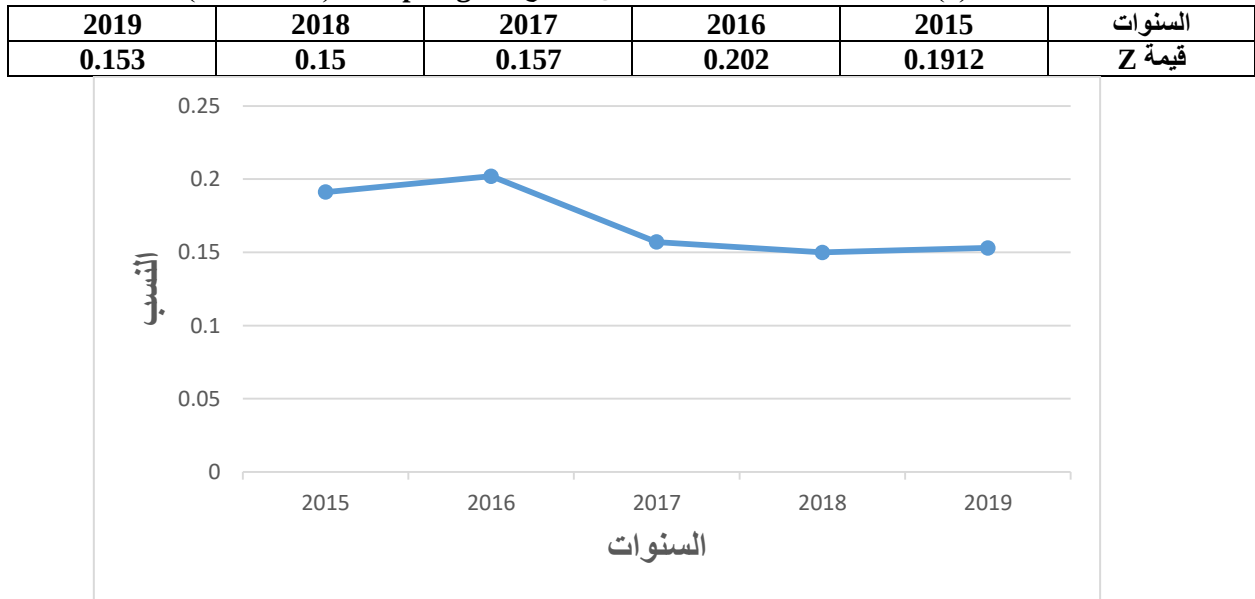
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات المالية لمصرف بغداد (2015-2019).

يعكس الجدول (13) ان نتائج قيمة Z المحتسبة وفق نموذج Springate والخاصة بمصرف بغداد كانت متدنية لعموم سنوات الدراسة، لان قيم Z أقل من (0.862)، الامر الذي يعني ان المصرف يمر بمشاكل مالية تنعكس على عدم قدرته على تسديد الالتزامات المالية بالمطلوبات تجاه الغير، لذا على إدارة المصرف مراجعة اعمالها لمعرفة نقاط الخلل ثم العمل على معالجتها.

وعند مراجعة نتائج المتغيرات، تبين الآتي:

- X_1 - إدارة رأس المال العامل على اجمالي الموجودات (مؤشر سيولة) كانت متدنية خلال مدة الدراسة، ويعني ضعف قدرة المصرف من تمويل عملياته الجارية والوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل لتلك السنوات.
- X_2 - يعكس توفر السيولة لدى المصرف (مؤشر ربحية) فكانت نتائجه متدنية بشكل ملحوظ لعموم سنوات الدراسة ، وهذا يعني عدم قدرة المصرف على تسديد التزاماته المالية.
- X_3 - وهو مؤشر ربحية إذ ظهرت نتائجه بقيم متدنية لعموم سنوات الدراسة.
- X_4 - وهو أيضاً مؤشر رفع ظهر بقيم متدنية وبشكل ملحوظ.

شكل (2) قيمة Z الخاصة بمصرف بغداد وفق نموذج Springate للمدة (2015-2019).



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (13).

مما تقدم، وعند المقارنة بين النموذجين في عمل المصرف، يتضح ان نتائج قيمة Z كانت متقاربة الى حد ما، ففي نموذج Sherrod كانت قيم Z ضمن الفئة الثالثة لقياس Sherrod وهو ما يعني صعوبة التنبؤ بمخاطر الإفلاس. اما قيم Z وفق نموذج Springate فكانت متدنية لعموم سنوات الدراسة لأنها أقل من (0.862) وهو معيار Springate، مما يعني ان المصرف يمر بمشاكل مالية فعلى إدارة المصرف مراجعة اعمالها لمعالجة الخلل في اعمالها المصرفية.

الاستنتاجات

- يركز مفهوم الاستدامة المالية على القدرة المالية للمصارف في اغتنام الفرص والاستجابة للتحديات غير المتوقعة وتلبية احتياجات المستفيدين على المدى القريب والمتوسط والبعيد.
- تستند الاستدامة المالية على أربعة اركان وهي التخطيط المالي والاستراتيجي، تنويع الدخل، إدارة مالية سليمة، وتوليد دخل خاص بالمصرف.
- عدم وجود قوانين وتعليمات تضمن تحقيق الشفافية في المصارف ما يلزمها بتحقيق الاستدامة المالية، بالإضافة الى اعراض الجمهور عن الادخار طويل الاجل واستثمار أموالهم.
- عدم وجود كوادرات ذات خبرة كافية في مجال الاستدامة المالية والاستثمار.
- يمكن تحقيق الاستدامة المالية من خلال استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي المتمثلة بنموذجي springate , Sherrod.

(6) من خلال نتائج قيمة (Z) المحتسبة وفق انموذج Sherrod فأنها كانت أقل من القيمة (25) طيلة سنوات الدراسة، أي أنها تقع في الفئة الثالثة والتي تعني صعوبة التنبؤ بمخاطر الإفلاس ($20 > Z \geq 5$)، أما قيمة (Z) المحتسبة وفق أنموذج Springate فكانت متدنية لعموم سنوات الدراسة لان قيمتها اقل من (0.862)، الامر الذي يعني ان المصرف يمر بمشاكل مالية.

التوصيات

- (1) عدم اللجوء المستمر لتوزيع فائض الإيرادات كأرباح، بل استخدامها في إعادة استثمارها بهدف تحقيق الاستدامة المالية.
- (2) سن القوانين والتشريعات التي تحقق الشفافية في المصارف وبما يسهم في نجاح وتطور تلك المصارف
- (3) الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتهيئة كادر مصرفي متمكن للتنبؤ بالفشل المالي في اول وقوعه، وتجنب المصرف خطر الإفلاس والتصفية.
- (4) وضع قاعدة للبيانات الخاصة بهذه المؤشرات يتم التوسع فيها وتطويرها تدريجياً بحيث يمكن تقديم تقارير دورية عن حالة البنك لمواجهة احتمالات حدوث الأزمات قبل وقوعها.

المصادر

- 1- إبراهيم، هويدة إسماعيل، 2020، المحفظة الاستثمارية ودورها في تعزيز الاستدامة المالية لبعض المؤسسات المالية في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 2- بدوي، احمد نصر محمد، تقييم الأداء الاستثماري لمحافظ استثمار أموال واحتياطات التأمينات الاجتماعية بالتطبيق على الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية التجارة، قسم التأمين، 2014.
- 3- إرشادات الممارسة الموصى بها بشأن الاستدامة المالية، إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSASBTM، 2015.
- 4- مقالة للدكتور محمد فوزي، 2014، [http:// al-sharg. Com / opinion/](http://al-sharg.Com/opinion/).
- 5- حداد، فايز سليم، 2010، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
- 6- آل شبيب، دريد كامل، 2009، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 7- الخصاونة، محمد قاسم، 2011، أساسيات الإدارة المالية، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
- 8- العامري، زهرة حسن والركابي، علي خلف، 2007، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء: دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، بغداد.
- 9- مطر، محمد، 2006، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 10- انجرو، إيمان، 2007، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض (المصرف العنابي السوري أنموذجاً)، رسالة ماجستير، مجلس كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
- 11- علاء الدين، وآخرون، 2009، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع لعام في سورية، مجلة تنمية الراقدين، العراق، الموصل، مجلد 31، عدد 25.
- 12- لطفي، امين السيد احمد، 2005، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 13- Lisa M.Sontag- Padilla، Lynette Staplefoote، Kristy Gonzalez Morgant، Financial Sustainability for Nonprofit Organizations، Rand Nonprofits، A Review of the Literature، 2012.
- 14- Bowman ،Woods، "Financial Capacity and Sustainability of Ordinary Nonprofits،" Nonprofit Management and Leadership، Vol. 22، No. 1، Fall 2011.
- 15- Langenwaller، Gary "Life" is Our Ultimate Customer: From Lean to Sustainability". 2010.
- 16- European University Association، Financially sustainable، <https://eua.eu/resources/publications/651:fifnancially-sustainable-universities-towards-full-costing-in-european-universities>، 2008.

- 17- Leon, Patricia, 2001, four pillars of financial sustainability Resources for Success Series Volume.
- 18- Sharma, Puspa Raj, 2008, financial sustainability of selected MFIS of Nepal. The Journal of Nepalese Business Studies.
- 19- Amos.O.A."Financial Sustainabilty Factors of Higher Education "Published by European Centre for Research Training and Development UK (www.eajournals.org),2015.
- 20- Kalinin and others "Sustainable Russia, a Guide for Multinational Corporations", Moscow School of Management, Skolkovo, 2016.